ISNN : 1112-8518 EISSN : 6200-2600

الطبقة الوسطى في موريتانيا:
دراسة في أنماط التشكل والبنية والفاعلية
(1975 – 2021).

The middle class in Mauritania: a study of patterns of formation, structure and activity (1975-2021)

محمد يحيى حسني،
الجامعة: جامعة نواكشوط / موريتانيا
البريد الإلكتروني: medyaah@gmail.com

ملخّص:

إن الحديث عن الطبقات الاجتماعية في موريتانيا، يضعنا أمام مستويين من الطبقات بالمفهوم العام للطبقة، وربما مستويين من التحليل أيضا. فعند الحديث عن " الطبقة " في المجتمع الموريتاني تبرز لنا في البداية تلك الطبقية التقليدية، في شكل هرمية اجتماعية تراتبية على أساس الأصل الاجتماعي والنسب والقِيم. وهذه على أهميتها للتحليل السوسيولوجي، ليست ما نحن بصدد دراسته وبحثه، وإن كان لها حضور واضح في شكل الطبقيات الجديدة التي نتجت مع الانتقال إلى الدولة الوطنية وميلاد المجتمع الحديث في موريتانيا، وهذه الطبقات الاجتماعية الجديدة هي ما نود تناوله في هذه الدراسة. ولذلك جاء اختيارنا للفترة الزمنية محددا بشكل دقيق، (1975 – 2016)، لدراسة تلك الطبقات الاجتماعية التي أنتجتها سيرورة تحديث البنى الاجتماعية والاقتصادية في ظل ما يسمى بدولة الاستقلال أو الدولة الوطنية.

كلمات مفتاحية: الطبقات الاجتماعية، الطبقة الوسطى، موريتانيا، المجتمع الموريتاني، الطبقات.

Abstract:

Talking about social classes in Mauritania puts us before two levels of classes in the general concept of class, and perhaps two levels of analysis as well. When talking about “class” in Mauritanian society, that traditional class emerges to us at the outset, in the form of a hierarchical social hierarchy based on social origin and lineage. This, despite its importance for sociological analysis, is not what we are going to study and research, although it has a clear presence in the form of the new classes that resulted with the transition to the national state and the birth of modern society in Mauritania, and these new social classes are what we want to address in this study. Therefore, we chose a precise time period (1975-2016), to study those social classes that were produced by the process of modernizing social and economic structures under the so-called independence state or the national state.

Keywords: Social classes, middle class, Mauritania, Mauritanian society, Classes.

ISNN : 1112-8518 EISSN : 6200-2600

مقدمة عامة

إن الحديث عن الطبقات الاجتماعية في موريتانيا، يضعنا أمام مستويين من الطبقات بالمفهوم العام للطبقة، وربما مستويين من التحليل أيضا. فعند الحديث عن "الطبقة" في المجتمع الموريتاني تبرز لنا في البداية تلك الطبقية التقليدية، في شكل هرمية اجتماعية تراتبية على أساس التصنيف الاجتماعي للأصل والنسب والقيم والمهن. وهذه على أهميتها للتحليل السوسيولوجي، ليست ما نحن بصدد دراسته وبحثه، وإن كان لها حضور واضح في شكل الطبقيات الجديدة التي نتجت مع الانتقال إلى الدولة الوطنية وميلاد المجتمع الحديث في موريتانيا، وهذه الطبقات الاجتماعية الجديدة هي ما نود تناوله في هذه الدراسة. ولذلك جاء اختيارنا للفترة الزمنية محددا بشكل دقيق (1975 – 2021) لدراسة تلك الطبقات الاجتماعية التي أنتجتها سيرورة تحديث البنى الاجتماعية والاقتصادية في ظل ما يسمى بدولة الاستقلال أو الدولة الوطنية.

ولأن سياسات دولة الاستقلال الاقتصادية والاجتماعية راهنت في بناء النظام الطبقي الجديد على إنشاء طبقة وسطى واسعة – لإحداث توازن واستقرار طبقي عند الحدود المقبولة من جهة، وتسييج النظام السياسي الجديد بفئات اجتماعية متنوعة تدور مصالحها حول الدولة من جهة أخرى – فسنتناول في هذا البحث ظاهرة الطبقة الوسطى الموريتانية: **كيف تشكّلت؟ وما هي خصائص بنيتها الاجتماعية والاقتصادية**؟ وذلك لرصد الكيفيات التي تفاعلت بها الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في البلد – طيلة الفترة التي حددتها الدراسة – منتجةً نمطًا من الطبقة الوسطى المشوّهة في نظرنا. وبشكل أكثر دقة "أنتجت طبقة وسطى هشة وتتآكل باستمرار لصالح تقاطبية حادة، بين طبقة عليا متورّمة وطبقة دنيا فقيرة ومعدمة". وهو ما يقودنا في مستوى آخر إلى التساؤل حول خصوصيات أو سمات الوضع الذي أنتج طبقة وسطى ضعيفة الفاعلية ودون مستوى التطلعات التي عُقدت عليها، في سبيل تحديث المجتمع. أو لنقل لضمان المرور من بنية البداوة والمجتمع البدوي إلى بنية اجتماعية جديدة تتناسب ومقتضيات الدولة الوطنية الحديثة ونمط العلاقات الاجتماعية فيها.

ISNN : 1112-8518 EISSN : 6200-2600

تلك المظاهر هي ما نود استكشافه من خلال هذه الدراسة، وذلك على ضوء عدة متغيرات اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية.

نحو إطار نظري للبحث

تنبع أهمية الإطار النظري لأي دراسة علمية، من كون بناء هذا الإطار يعتبر نقطة العبور الفعلية للتموضع داخل حقل التخصص بنظرياته وأجهزته المفاهيمية. لذلك يَعتبِر العديد من المختصين أن الدراسات التي لا تتضمن مراجعةً للنظريات وحوارًا مع الأدبيات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة، "دراساتٍ هزيلة من حيث القيمة والوزن العلمي." (كيفي، ر، كمبنهود، ل،1997، ص50) ولعل أهمية بناء الإطار النظري تكمن أيضا في عمليات الاختيار والمفاضلة والمفاصلة التي يقوم بها الباحث أثناء تناوله للأدبيات والنظريات والمفاهيم المتعلقة بموضوع البحث. وهذه العمليات الثلاث، تُمثل في نظرنا لُبّ عملية صياغة المعرفة العلمية بشكل عام، وذلك في أبعادها الإشكالية والافتراضية وحتى الاستنتاجية.

1. ظاهرة البحث

إن ظاهرة بحثنا تتمثل في رصد الكيفيات التي تشكلت عبرها الطبقة الوسطى في موريتانيا كنموذج للطبقات الاجتماعية الجديدة، وذلك عبر تفاعل عدة معطيات اجتماعية واقتصادية وسياسية شهدتها موريتانيا ما بعد الاستقلال. وقد اخترنا سياقا زمنيا محددا، لرصد هذه الظاهرة وعمليات انبنائها، ورصد مستوى فاعليتها في تشكيل المشهد الاجتماعي الموريتاني بصورة معينة، أو محدودية فاعليتها في ذلك، بحيث لم تعدُ أن تكون إحدى وسائل إعادة الإنتاج التي نجحت البنية الاجتماعية العميقة في استخدامها للتعبير عن نفسها بأشكال جديدة. وقد جاء اختيارنا للفترة ما بين 1975 إلى 2021 متصلا أولا بتوسع هذه الطبقة الوسطى بفعل حركة الوظائف والفرص التي أتاحتها دولة الاستقلال، وثانيا لإتاحة الفرصة لرصد الظاهرة بعد أن تخلّقت في زهاء ما يزيد على 15 سنة من نيل البلاد لاستقلالها الذي حصلت عليه سنة 1960. حيث تحرر الاقتصاد الوطني تدريجيا من الوصاية المباشرة للمستعمر الفرنسي، وفكّت البلاد ارتباطها بالعملة الموحدة لدول

ISNN : 1112-8518 EISSN : 6200-2600

غرب إفريقيا وتم تأميم شركة الحديد العملاقة "ميفرما" حيث كانت لهذه العمليات الاقتصادية آثار مباشرة في تخلّق ونمو طبقة وسطى موريتانية كبُرت باطراد مع زيادة وظائف القطاع الرسمي ونشاط المقاولات الخاصة. **بالتالي فظاهرة بحثنا تتمثل بالتحديد في "رصد أشكال وأنماط تخلُّق الطبقة الوسطى الموريتانية والرهانات التي ارتبطت بها، ومن ثَمّ الانطلاق نحو مقاربة أشكال فاعليتها وأدوارها ومحاولة رصد نسق تصوراتها وتمثيلاتها لهويتها".**

وفي مستوى افتراض نظري آخر فإن اختيار ذلك السياق التاريخي والزمني دفَعَنا إليه ما لاحظناه من أن الطبقة الوسطى الموريتانية ما إن بدأت في التخلُق وتجاوزت طفولتها حتى عاجلتها "شيخوخة الهشاشة المبكرة" بسرعة غريبة. ومن هنا كان سؤالنا المركزي متمثلا في الآتي: "**كيف أدّت عمليات تشكل الطبقة الوسطى في موريتانيا إلى تخلّق وتشكل طبقة هشّة غير قادرة على جسر الفجوة السحيقة بين الثنائيات الطبقية التقاطبية بشكليها القديم والحديث؟".**

2. مناقشة نظرية:

إلى ماذا يحيل مفهوم الطبقة؟ وهل يمكن أن يكون مدخلا لقراءة السيرورات التغييرية؟

إن تناول موضوع الطبقات الاجتماعية يضعنا أمام عدة إشكالات واجهها الفكر العلمي في مقاربة موضوع الطبقة الاجتماعية. وبشكل خاصٍّ ارتباطاتها بتوجهات أيديولوجية وسياسية متعلقة أساسا بفكرة صراع الطبقات. ولذلك اعتبر يانيك لوميل أن عبارة (طبقة اجتماعية) عبارة "مثقلة أيديولوجيًا وسياسيًا بل وعاطفيًا" (لوميل، ي، 2004، 7) وإن كان يانيك لوميل يتحدث عن السياق الفرنسي بشكل خاص، إلا أنه من الملاحظ أن دلالة مفهوم الطبقة أصبحت تحيل في كثير من الأحيان إلى الاستخدامات الأيديولوجية والتوظيفات السياسية والشعبوية للمفهوم، حتى أصبح أحد رهانات الشرعية، وأحد مكاسب الأنظمة السياسية، كما تحيل أيضا بعض استخدامات مفهوم الطبقة الاجتماعية في الماركسية العلمية إلى ارتباطه بمفهوم الصراع وبالأخص الصراع الطبقي الحتمي بين من يملكون ومن لا

ISNN : 1112-8518 EISSN : 6200-2600

يملكون (بولانتزاس، ن، 1989)، وقد تُمثل هذه الثنائية مستوى من قاع هذا المفهوم ودلالات استخداماته العلمية وغير العلمية "الأيديولوجية".

يعود لكارل ماركس السبق في جعل مفهوم الطبقة مفهومًا علميًا عبر إخراجه من معناه اللغوي والاصطلاحي المرتبط بالرّصف والتصنيف، وإدخاله في جدلية الوقائع المادية المرتبطة بالصراع على وسائل الإنتاج بين من يملكون ومن لا يملكون، بين العمّال وبين مالكي رأس المال. وأصبح المفهوم بذلك قاعدةً للتعريف انطلاقا من الوجود الاجتماعي "أي الوضع الاقتصادي" لمجموعات اجتماعية من الناس تشترك في نفس الموقع وفي نفس أنماط الإنتاج والاستهلاك ونمط العيش والوعي الجمعي بهذا الوضع، وأخيرا بالعمل السياسي والنضالي انطلاقا من هذا الموقع. هذه النقلة ستجعل مفهوم الطبقة مفهومًا تفسيريًا محوريًا لفهم السيرورات التاريخية وعمليات التغيير، باعتبار أن التاريخ يتقدّم من خلال الصراع بين الطبقات. لكن ثمّة إشكالات عدة أثارها هذا التحديد الماركسي للطبقة ولكيفية حصول الصراع الطبقي واشتراطه بالوقائع المادية وبالمحصّلة شروط الوضع في البنية التحتية، من بين هذه الإشكالات إشكال الوعي الطبقي: هل يتم تلقائيًا كما تُوحي بذلك تنظيرات ماركس؟ ثمّ هل الاشتراك في محدّدات الوضع الاقتصادي يُنتج بالضرورة طبقةً متجانسة ذاتِ وعي طبقي مشترك؟ قادت هذه الإشكالات إلى مراجعة جوهرية في الماركسية لعلّ أهمها تلك التي تمّت مع أنطونيو غرامشي الذي أعاد الاعتبار للعناصر الأيديولوجية والفكرية التي أهملها ماركس، جاعلًا، أي غرامشي، من مفاهيم الأيديولوجيا والثقافة والمجتمع المدني والمثقف العضوي عناصرَ تفسيرٍ محورية في الوعي الطبقي وإكساب الطبقة وعيها من ناحية، وإعادة الاعتبار إلى جهات الصراع الرمزية والأيديولوجية من ناحية أخرى، وبالتالي جعْل البنية الفوقية في صلب عمليات الصراع الطبقي، (غرامشي، أ، 2000)، لأن جزءً كبيرا من أجهزة وعمليات الهيمنة الأيديولوجية للبرجوازية تتم في ذلك المستوى (يحيى، م، 2017)، لكن التحولات الأخيرة التي عرفتها العمليات الاقتصادية والنظام الرأسمالي عمومًا، قادت إلى حقل إشكالات أخرى يكاد يُفرغ مفهوم الطبقة من أي

ISNN : 1112-8518 EISSN : 6200-2600

معنى، حيث قاد تغير خصائص النظام الرأسمالي إلى تغيرات مهمة في طرق تنظيم العمل ومجالاته، كما تغيرت خصائص العمّال بشكل كبير، وتغيّرت علاقات العمل تبعًا لذلك، وأصبح التصنيف الطبقي مختلفًا عما عهدناه في ظل المجتمعات الصناعية، وبرزت طبقة وسطى مدجّنة ملتصقة بشكل كبير بالدولة والنظام القائم. الأمر الذي جعل سؤال ما الذي تُحيل إليه الطبقة سؤالًا ملحًّا وضاغطًا أكثر من أي وقت مضى، وبالأخص سؤال هل بقيت هنالك مضامينٌ بنيويةٌ لمفهوم الطبقة تُشير إلى كياناتٍ جماعيةٍ ذات وظيفةٍ تاريخيةٍ بمعنى الكلمة؟ أم إنه أصبح فقط – أي مفهوم الطبقة – أداةً إحصائيةً معياريةً تستخدمها الدولة وبعض دوائر المجتمع المدني لتوصيف حالة اللاعدالة الاجتماعية؟

على الرغم من الشحنات الأيديولوجية المرافقة لمفهوم الطبقة، وإفراغ الكيانات الطبقية من مضامينها ككيانات ذات وظيفة بنيوية، إلا أن ذلك لا يُفقد المفهوم في نظرنا قيمته التفسيرية واستعمالاته العلمية في مقاربة العديد من المسائل التي تتعلق أساسًا بعمليات التّشكُّل الاجتماعي للطبقات والمعطيات المفسِّرة للتّراصف الطبقي (كرومبتون، ر، 2016) وعلاقات الطبقة والطبقية بشكل عام بالمشاريع والرهانات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لمجتمع معين. كما أنه من شأن تلك التصورات الأيديولوجية حول الطبقة أن تكون هي الأخرى مادة للمعرفة العلمية. وكثيرا ما أثارت التصورات المتباينة حول مفهوم الطبقة الوسطى بالتحديد أشكالاً من الالتباس عند البعض إلى حدّ التشكيك في قدرات المفهوم التحليلية فالمفهوم أداةٌ تحليليةٌ وظاهرةٌ في نفس الوقت. (Bosc, S, 2008, 5) وهذا بحدّ ذاته عنصر فرادةٍ في المفهوم، يجعل استخداماته إشكالية. فكيف يُمكننا أن نحدّد ملامح معينة من خلالها يمكن أن نصف وضعية اجتماعية لفئة معينة بأنها تمثل طبقة وسطى؟

ظلّ الحديثُ عن محددات أو مواصفات معينة للطبقة الوسطى، مثار جدل نظري واسع. والسؤال المطروح هو هل إن تحديد مواصفات محددة للطبقة الوسطى "يرتبط بمستوى مادي محدد يخص عملية الإنتاج" (بدوي، أ، 2013، 78)، أم

ISNN : 1112-8518 EISSN : 6200-2600

يرتبط بممارسات ثقافية معينة على مستوى السلوك والتمثلات ونمط الاستهلاك حتى؟. وبمعنى آخر هل يمكن الحديث عن تقاطعات اجتماعية واقتصادية وثقافية محدّدة يلتقي فيها المنتمون لهذه الطبقة؟ ففي الوقت الذي تركز فيه الاتجاهات الكبرى للتحليل الطبقي كالماركسية والفيبرية والدوركايمية على الدور الحاسم لعمليات الإنتاج بجانبها الاقتصادي والتقاني في التركيب الطبقي، فإن بيير بورديو يضيف بعدا جديدا للتحليل الطبقي من خلال التركيز على عملية الاستهلاك وما يرتبط بها من ثقافة، حيث يذهب بورديو إلى أن دراسة ثقافة الاستهلاك تكشف لنا جوانب غامضة في بنية التدرج الطبقي وتُظهر التمايزات الطبقية ومنها يمكن استنتاج صور الحراك الاجتماعي (بدوي، أ، 2013، 78).

في الحقيقة كانت هنالك عدة مداخلات رسمية وغير رسمية لوضع مؤشرات أو محدّدات معينة تُحدّد المنتمين للطبقة الوسطى عن غير المنتمين إليها أو الموجودين خارجها. ومن هنا احتلت مؤشرات مثل الدخل الفردي والوضع المالي المستقر للأسر والموقع المهني، الصدارة في تحديد الطبقة الوسطى. مع الوضع في الاعتبار أن جغرافية هذه الطبقة وهرمها غير متجانسين إلى حد التطابق. بحيث يمكن أن تكون داخل هذه الطبقة أوجه من التفاوتات التي لا تصل لمرحلة التمايز. ومن هنا ربما تكون هشاشة هذه الطبقة في مقابل البرجوازية والأرستقراطية الصغيرة وجماعات الضغط والمصالح الضيقة مثلا. وعنصر الهشاشة هذا في الطبقة الوسطى ربما كان عاملا حاسما في ضعف قدرتها على المواجهة من ناحية، والسرعة في الانسحاب ورغبتها في وضع المهادنة من ناحية أخرى، وربما يعود ذلك لارتباط مصالحها بالنظام القائم ليس كشكل سياسي، وإنما كنظام إنتاج وعلاقات إنتاج بشكل عام.

وفي الحالة الموريتانية يعتبر فرانسيس دي شاسيه أن ظهور ما يسمى الطبقات الجديدة في موريتانيا (دي شاسيه، ف، 1975، 229) ومن بينها الطبقة الوسطى كان نتيجة مباشرة لظهور قطاع الشغل الحديث خاصة في سلك وظائف الدولة والقطاع الخاص. حيث انتقل عدد العمال الذين يتقاضون رواتب من 7300 عاملٍ سنة 1959 إلى 18200 سنة 1962 أي بعد الاستقلال مباشرة بسنتين.

ISNN : 1112-8518 EISSN : 6200-2600

وقد شكلت هذه الطبقة العاملة بواكير الطبقة الوسطى في موريتانيا التي يُمكن اعتبارها بدون مبالغة "بنت الدولة الحديثة" وقطاعاتها الوظيفية بشكل خاص. هذا في حين لم يُوفر القطاع الخاص حتى سنة 1968 سوى 8884 وظيفة عمل يشغلها الموريتانيون، حيث كان قطاع المقاولات القطاع الأنشط. **ومن هذا المنطلق تتحدّد الطبقة الوسطى في البداية بكونها تمثل تلك الفئات الاجتماعية المنخرطة في سوق العمل الرسمي وغير الرسمي بمستوى دخل ثابت، يُمكّنها من المحافظة على وضع اقتصادي مستقر ويسمح لها بتجديد نفسها عبر "توريث" رساميل اجتماعية معينة لأبنائها تتمثل أساسا في التعليم ورأس مال الأسرة الاجتماعي والثقافي.** ولعل هذا الوضع الإيجابي لهذه الطبقة، تَوفّر لها أساسا من رهانات دولة الاستقلال عليها، كإحدى ركائز عملية تحديث المجتمع الموريتاني. لكن المفارقة أو النتيجة الأساسية التي قاد إليها هذا الرّهان هو إنتاج طبقة من الموظفين والمقاولين في علاقة تبعية لصيقة بالدولة، الأمر الذي جعل هذه الفئة الممثلة للطبقة الوسطى في وضع المفعول به والمتحكم به دائما من طرف نظام ونخب السلطة سواء كانت رسمية أو نخب قطاع المقاولات والقطاع الخاص وحتى نخب الأحزاب والنقابات، وهذا ما يجعلنا نطرح السؤال التالي: هل إن الطبقة الوسطى في موريتانيا تتحدد دائما بوضعية التبعية؟ فالملاحظ أن خيارات هذه الطبقة ظلت محدودة، الأمر الذي انعكس بمرور الزمن على فاعليتها في النظام السياسي والاجتماعي على حدٍّ سواء.

إن التفكير في محددات ومواصفات الطبقة الوسطى يقودنا إلى تناول فكرة جوهرية كانت مجال عدة مداخلات سوسيولوجية، وتتعلق بما يمكن أن نسميه "قاع الطبقة الوسطى" وبمعنى آخر الحَفْر في فكرة أصول هذه الطبقة كمستوى من مستويات قاع هذه الظاهرة.

في المجتمعات القروسطية مثلا ظلت ثنائية " السيد والعبد" أو "الأرستقراطية وفئة العموم" و"مجتمع المدينة مقابل مجتمع البادية والريف والقرية" ظلت هذه الثنائيات هي التّعبيرة الاجتماعية المحدِّدة لتلك المجتمعات خاصة في جوانب اقتصادها السياسي. وكانت التقاطبية الطبقية هي المميزة بشكل كبير لها. لكن مع

ISNN : 1112-8518 EISSN : 6200-2600

أزمنة الحداثة تمت خلخلة ذلك النظام، وبدأت فئات اجتماعية قادمة من أوساط مدينية تتوسط قلب وبنية النظام الاجتماعي الجديد وتتوسع قاعدتها بشكل كبير، ولعل الطبقة البرجوازية الأوروبية والفئات التي نشأت مع المصانع والمدن الصناعية هي قاعدة الفئات الجديدة التي جلبتها الحداثة بنمط اقتصادها الرأسمالي. وهي الفئات التي كانت الأكثر حظا في التغيرات الاقتصادية المتسارعة في أوروبا. وكان لاتساع هذه الفئات أيضا دور حيوي في تفتيت ثنائية مجتمع الفلاحين والملّاك أو الأسياد والعبيد ومن يملكون ومن لا يملكون. وبالتالي جرى افتراض وجيه يقول **إن ما يُمثّل في الحقيقة قاع الطبقة الوسطى في أوروبا هو تلك المجتمعات البرجوازية الصغيرة التي نَمَت كالفطر حول المدن والمصانع ومؤسسات الدولة الحديثة**. ومن هنا ربما تم الرهان على دور هذه الطبقة في ضمان استقرار النموذج الحديث الذي أرسته الحداثة، وجرى العمل من ناحية أخرى على إكساب هذه الطبقة أنماطًا من الممارسات الثقافية في سلوك استهلاكها وعيشها ونمط تديّنها وملكِيتها وذوقها الفني..، لتُمثّل نموذجًا قائما بذاته، يُمكن من خلاله الحفاظ على التوازنات التي قامت عليها الدولة الحديثة والحداثة السياسية والاجتماعية بشكل عام.

لكن في سياق مجتمع الصحراء والمجتمع الموريتاني بشكل خاص يمكن الحديث عن قاعٍ آخر لظاهرة الطّبقة الوسطى يتعلّق أساسًا ببنية التراتبية الاجتماعية لمجتمع ما قبل الدولة القومية. حيث يكون الأصل الاجتماعي هو ما يحدد مكانة الشخص وذلك بالولادة. وربما ما جرى فقط هو قَوْنَنَةُ تلك التراتبية التقليدية في الدولة الوطنية الحديثة بحيث جرى إعادة إنتاج نفس التراتبية لكن تحت أسماء طبقية جديدة تعتبر الطبقة الوسطى إحداها.

إنّ كل هذه المداخلات النظرية ترتبط في جوانب كثيرةً منها بما نريد مقاربته في هذه الورقة البحثية، التي تتّخذ من تشكّل الطبقة الوسطى في موريتانيا موضوعًا لها، لتقديم ما يُشبه أجوبةً على تساؤلاتٍ ظلّت عالقةً في هذا الموضوع ومن بينها: ما هي أنماط تشكل النظام الطبقي في موريتانيا؟ وكيف تكوّنت ما تسمى بالطبقة الوسطى؟ وما الرهانات التي ارتبطت بها؟ وكيف تعي هذا الطبقة حالتها الطبقية؟

ISNN : 1112-8518 EISSN : 6200-2600

وهل مثّلت بالفعل خلخلة لنظام البنية الاجتماعية الموريتانية التقليدية، التي تمثل فيها الانتماءات الأوّلية حجر الأساس في تحديد ما يكونه الشخص وما يمكن أن يكون عليه؟ أم أنها مثّلت شكلاً من أشكال استعادة ذلك النظام لكن بأقنعة وأسماء جديدة؟.

3. نحو منهجية للبحث

لعلنا لا نبالغ إذا قلنا بأن السمة الأساسية للمعرفة العلمية الحديثة هي أنها معرفة منهجية، أي قائمة على المنهج بما هو أدوات عمل في مشروع استنطاق الظواهر. وفي شريط المعرفة العلمية عمومًا يُعتَبَر المنهج لحظةً أساسية في مسلسل "تقويل الظاهرة" (إسماعيل ناشف، 2013، 118)، واشتقاق المنهج الملائم لدراستها منها. وبالتالي سنستعرض في هذه اللحظة، من بحثنا، منهجيتنا في مقاربة ظاهرة البحث وسؤاله المركزي.

3.1 سؤال البحث المركزي وأسئلته الفرعية:

إن سؤال بحثنا المركزي – والذي يُوجّه ويُنظّم كل فقرات البحث – يتمثل في التساؤل حول الكيفية التي أدّت بها عمليات تشكل الطبقة الوسطى في موريتانيا إلى تخلّق طبقة وسطى هشة في فاعليتها، لم تستطع أن تجسر الفجوة بين ثنائية تقاطبية حادة، بين فئة ثرية متورّمة، وغالبيةٍ طبقيةٍ فقيرةٍ ومهمّشة، وارتباط هذه الحالة أو الوضع بحضور بنية التفاوتات التقليدية واستمرارها، عبر توظيف عدة استراتيجيات ربّما كان من بينها خلع تسميات طبقية جديدة على بنية طبقية قديمة.

ولمقاربة هذا السؤال المركزي بشكل تفصيلي أكثر نستعين بالأسئلة الفرعية التالية: ما هي الطبقة الوسطى في موريتانيا؟ ما هي الفئات المكونة لهذه الطبقة وما هي أصولها الاجتماعية؟ كيف تتمثّل هذه الطبقة أدوارها وما هي أهم ممارساتها الثقافية؟ وما هي المواقف والاتجاهات السياسية التي تجتذبها؟

ISNN : 1112-8518 EISSN : 6200-2600

نعتقد أن شبكة التساؤلات هذه من شأنها أن تعطينا رؤية أوسع لمشهد الطبقة الوسطى في موريتانيا على ضوء الإشكالية التي تم التعبير عنها في سؤال البحث المركزي.

3.2 مجتمع الدراسة:

إن المواصفات الاجتماعية لمجتمع دراستنا "الطبقة الوسطى" هي مواصفات متغيرة وليست ثابتة. لكن بالإمكان تحديد مجموعة من الخصائص التي يمكن اعتبارها مواصفات لمجتمع الدراسة العام والخاص. فالمجتمع الموريتاني عمومًا قائم على بنية تراتبية سحيقة على أساس الأصل الاجتماعي والنسب والقيِم والمهن والانتماء القبلي. حتى أن بعض الباحثين الانثروبولوجيين شبهوا تلك التراتبية بالطبقية المنغلقة، وهو تشبيه مبالغ فيه.

وبالنسبة للذين يدّعون دورًا للدولة الحديثة في خلخلة هذا النظام الطبقي التراتبي، فإن أشكالًا جديدة من التراتبية عوّضت نظام التراتبية القديم بما تمت تسميتها بالطبقات الاجتماعية الجديدة. وفي إطار الحديث عن الطبقة الوسطى تم تعيين عدة مواصفات لتحديد هذا الكيان لعل أهمها: دخل شهري مستقر ثابت، التملك العقاري، استفادتها من مشاريع خاصة موازية للدخل الرسمي "الاستثمار"، مستوى تعليمي متوسط إلى عال، أسر صغيرة الحجم نسبيا، الاستثمار في الأبناء بشكل كبير، الحرص على الالتزام بممارسات ثقافية معينة، الانخراط الحزبي والنقابي.. وهذه المواصفات تتقاطع فيها معظم فئات هذه الطبقة، وتحمل هذه المواصفات والمعطيات من وجهة نظرنا قيمة تفسيرية مهمة في فهم ظاهرة البحث وسؤاله المركزي.

3.3 أساليب جمع البيانات:

نحن واعون جدا بأن أساليب جمع البيانات ليست مسألة تقنية في المنهج وحسب، بقدر ما هي أيضا محددة لمضامين المنهج ومضامين ما يمكن أن نتوصل إليه في البحث. ولذلك حاولنا أن تكون الأساليب التي نختارها متنوعة قدر الإمكان، لكي تكون ناجعة في مقاربة ظاهرة البحث، وقادرةً على كشف جوانب الصمت والعتمة

ISNN : 1112-8518 EISSN : 6200-2600

في الموضوع والظاهرة. ولذلك اخترنا آلية الملاحظة عبر التاريخ وتقنية تحليل مضمون الوثائق والبيانات المتعلقة بالشغل وسياساته، بالإضافة لتقنية المقابلة الموجهة لتكون هي الأساليب المتبعة في البحث لجمع البيانات والمعطيات التي تستلزمها دراستنا. حيث تتطلب عمليات رصد تشكل هذه الطبقة ورصد فاعليتها وأدوارها وتمثلها لذاتها، تستلزم مثل هذه العدة والتوليفة التقنية للإحاطة بها.

3.4 الصعوبات:

تعترض البحث في موضوعة الطبقة الوسطى صعوباتٌ منهجية وعملية عدّة، على رأسها غياب التراكم المعرفي الكافي في دراسة هذا الموضوع والظاهرة، خاصة في سياقنا العربي. بالإضافة إلى غياب المعطيات الإحصائية الدقيقة حول الطبقات في بلداننا. فكل ما يمكن من خلاله تقريبا تحديد الطبقة الوسطى هو دليل مسح الفقر وظروف المعيشة للسكان وبيانات الشغل التي تصدرها الجهات الرسمية عن القطاعين العام والخاص. وبالتالي فإن عملية اشتقاق تراتبياتٍ طبقيّة من هذه المعطيات الخام غير المفصّلة، مهمّة تتضمّن صعوبات كبيرة للباحث، ونتيجة لغياب مثل هذه المعطيات حول الطبقة الوسطى عمد بعض الباحثين إلى نفي وجود طبقة وسطى عربية. لكننا سنحاول بمنطق التّمثيلات الرقمية والتّصورات المعرفية أن "نفتك" هذه الطبقة من "الكاووس" الاجتماعي الذي يطبع الحالة الموريتانية.

تحليل ونقاش

سنحاول في هذه اللّحظة من البحث أن نستنطق البيانات والمعطيات التي جمعناها عن الطبقة الوسطى، بشكل نقدي. نتجاوز من خلاله المعلومات الخام عن الظاهرة، لنضعها في سياق تحليلي أوسع عبر عقد عدة مقارنات، إن على مستوى نتائج تحليلات نظرية معينة، أو على مستوى وجهات نظر تتعلق بالظاهرة المدروسة، من خلال دراسات مخصوصة عنها في موريتانيا. وذلك لتشكيل صورة عامة عن كيفية اشتغال هذه الظاهرة وكيف تُعبّر في الآن نفسه عن سياقها الاجتماعي الذي أنتجها.

ISNN : 1112-8518 EISSN : 6200-2600

4. الطبقة الوسطى في موريتانيا: وزنها، والسياق الاقتصادي، الاجتماعي، السياسي الذي أنتجها

في بلد شكلت فيه نسبة الفقر حتى ثمانينيات القرن الماضي نسبة 80% لم تكن الطبقة الوسطى تُمثّل إلا الفئة القليلة المحظوظة، التي استطاعت الحصول على وظائف إدارية في قطاعات الدولة الحديثة، وتدبيرَ سكن لائق واستمراريةٍ في التعليم لأبنائها وادّخار قسط من عائدات رواتبها لفتح فرص للاستثمار الحر الصغير. إلا أنه ومع استثمار الدولة لجزء كبير من ميزانيتها في تحسين نمط حياة هذه الفئة، والفئات المهاجرة من الريف إلى المدينة، بخلق فرص عمل أكثر وإتاحة الفرصة للترقي الوظيفي السريع، توسّعت قاعدة الطبقة الوسطى وتقلّص عدد العائلات الفقيرة وتراجعت نسبة الفقر إلى 41%، حسب آخر مسح للظروف المعيشية، وهو ما سمح نسبيا بتبلور ملامح طبقة وسطى، تشكّل مانسبته 18% من مجموع الأسر الموريتانية حسب مؤشرات الدخل. مما حدا بالبعض من المتفائلين إلى القول بجسر الفجوة بين الأغنياء والفقراء وإحلال الطبقات الاجتماعية الجديدة محل الطبقية التقليدية القائمة على الأصل الاجتماعي.

قد يكون فعلا للاستثمارات الكبيرة التي ضختها الدولة في مجالات التشغيل والصحة الأساسية والتعليم علاقة مباشرة بتطور نسبة الطبقة الوسطى في موريتانيا. وهو ما افترضناه، ولاحظناه في المعطيات المتوفرة. لكن الربط الذي يتم بين تشكل هذه الطبقة، وتراجع الأشكال الأولية من نظام التراتبية الطبقية التقليدية، فيما تمت تسميته بالطبقات الجديدة، هو ربط غير دقيق. لأنه لم يكن للفترة القصيرة التي برزت فيها هذه الطبقات الجديدة أن تسمح بتبلور وعي طبقي على أساس حديث، كما أن السياق السياسي والاقتصادي والثقافي الذي نشأت فيه هذه الطبقة لم يكن هو الآخر قد تخطّى مرحلة اقتصاد النّدرة ولا شكل الممارسة السياسية المتحكّم فيها من القبائل وحساباتها. وبالتالي فإن الأمر بمجمله كان أشبه ما يكون بالنقلة الشكلية مع عدم المراوحة الفعلية إن جاز التعبير.

ISNN : 1112-8518 EISSN : 6200-2600

5. خصائص الطبقة الوسطى الموريتانية: وعيها الطبقي وتمثلها لأدوارها وممارساتها الثقافية

من الملاحظ وجود إقبال متزايد للطبقة الوسطى الموريتانية على الاستثمار في تعليم أبنائها وخاصة في مجال التعليم الخصوصي، وتعلم اللغات وبخاصّة اللغة الفرنسية، كرأس مال اجتماعي ضروري، كما أن نمط استهلاك هذه الطبقة يميل إلى أن يكون "عقلانيا" وخاضعا لحسابات معينة، مع ملاحظة استثمارها في تحسين السكن كأولوية، إضافة إلى استفرادها بشكل شبه حصري تقريبا بالنشاط الثقافي والجمعياتي والعمل الصحفي، كما يشكل الأفراد المنتمون لهذه الطبقة غالبية الفاعلين النشطين في الأحزاب السياسية إلى الدرجة التي تكاد تكون فيها مهيمنة على قيادتها كذلك. ومثل هذا الحضور والتمسك بمفاصل الحياة الثقافية والسياسية هو ما يؤهلها نظريا حسب البعض لفاعلية خاصة، تشبه الفاعلية المنوطة بالطبقات الوسطى في المجتمعات الحديثة (سيدي محمد الجيد، 1998) إلا أن ما لاحظناه عموما هو عدم تبلور وعي طبقي خاص لهذه الطبقة بذاتها كطبقة، وأقصد بذلك تبلور وعي يؤدي إلى انسجامها ضمن مشروع اجتماعي واقتصادي للمجتمع بشكل عام. فالمواصفات الشكلية التي تنسحب على الفئة المكونة لهذه الطبقة لا تُكسبُها بالضرورة وعيا طبقيا متجانسا. ولذلك عندما حاولنا التوقف على الأدوار المتوقعة لهذه الطبقة – التي تم تعليق الكثير من التوقعات والآمال عليها – لم نعاين في الحقيقة نهوضها بأي دور تاريخي يتعلق بالآمال المُعلّقة عليها، ما عدى قيامها بإعادة إنتاج نفسها بشكل طُفيلي. **وذلك لسببين أساسيين في نظرنا، أولهما أن العمود الفقري لهذه الطبقة يتمثل أساسا فيما يمكن أن نسميه بالطبقة الوسطى البيروقراطية – وهي تلك الفئات التي لبّت حاجيات مؤسسات الدولة إلى الكوادر المدرّبة** (بدوي، أ، 2013، 147) **– وهذه مصلحتها مرتبطة أساسا بالحفاظ على الوضع كما هو عليه. وثانيا أن غالبية الطبقة الوسطى في موريتانيا وبشكل أخص بيروقراطيتها ومقاولوها تنتمي حصرا إلى فئة النبلاء، وهي فئة تعمل جاهدا على إعادة إنتاج مركزيتها ومكانتها بشكل**

ISNN : 1112-8518 EISSN : 6200-2600

دائم، وبالتالي فهي تعيق بوسائل مختلفة عمليات الحراك الطبقي للطبقات الدنيا، الأمر الذي يحول دون تجديد الطبقة الوسطى واستيعابها لمجموعات جديدة، كما تُمرّر هذه الطبقة شكلا من الوعي الارتكاسي الذي من غايته وأهدافه تمرير إعادة إنتاج نفسها بشكل سلس، وبشكل يمنع تبلور وعي طبقي حديث لدى كل الطبقات. كما أنه من داخل هذه الطبقة الوسطى وبالأخص البيروقراطية، ستنمو باطراد طبقة رأسمالية ثرية تستولي على معظم أنشطة الإنتاج، خاصة في قطاعات التجارة والتعدين والصيد والخدمات. وتسود بين هاتين المجموعتين علاقة قائمة على تبادل المصالح شريطة استمرار الوضع على ما هو عليه. ولذلك فإن البنية الاجتماعية العميقة والسياق الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع الموريتاني، حال بشكل كبير دون تبلور طبقة وسطى حقيقية، على وعي بدورها التاريخي، من جهة، وقادرة على جسر الفجوات الاجتماعية بين الطبقات، من جهة ثانية.

6. قاع الطبقة الوسطى الموريتانية:

تاريخيا لم يعرف المجتمع الموريتاني قيام سلطة مركزية على كامل الفضاء المعروف حاليا بموريتانيا، إلا بعد الاستقلال عن فرنسا 1960، وظلّت القبيلة وفي بعض النطاقات والفترات النظام الأميري المسؤول عن تسيير النظام الاجتماعي للمجتمع طيلة قرون عدة. وبشكل عام تنقسم القبائل الموريتانية إلى قبائل شوكة محاربة "تعرف بحَسَّانْ" بيدها السلطة السياسية الزمنية، وقبائل زوايا غير مُحاربة تتولى تدبير المقدّس الديني أو قل السلطة الروحية. وبين هاتين المجموعتين من القبائل المُهيمنة توجد مجموعات تابعة لكل منهما تتمثل في "آزناكه" وهي مجموعات تمتهن تربية المواشي وتخضع للحماية من إحدى المجموعات المهيمنة، ومجموعة "إيكاون" وهم المطربون الذين يتولون مهمة تخليد أمجاد القبيلة المُحاربة بالتحديد، ثم مجموعة "لَمْعَلْمينْ" وهي مجموعة في قاع التراتبية الاجتماعية التقليدية تتولى الصناعات اليدوية والحرفية. وفي أسفل هرم التراتبية هذا، توجد مجموعة الأرقاء والعبيد السابقين المعروفة اليوم ب "الحَراطينْ".

ISNN : 1112-8518 EISSN : 6200-2600

ومع احتلال فرنسا لموريتانيا سنة 1898م دخلت قبائل الشوكة المحاربة في مقاومة ضدها، بينما هادنتها مجموعات الزوايا، التي أصبحت فيما بعد الوريث الشرعي، والمستفيد الأكبر من تركة المستعمر في البلاد، حيث تم تمكينها مباشرة بعد الاستقلال من كل دواليب الدولة تقريبا. وهو ما جعلها تحتكر إلى حد كبير تمثيلية ساحقة في الطبقات المحظوظة الجديدة. وعلى الرغم من أن الاحتلال الفرنسي كان عاملا كبيرا من عوامل تفكيك معظم علاقات القوة في النظام التقليدي، إلا أن تلك العلاقات ظلت حاضرة، وانتعشت أكثر بعدما استقلت البلاد، لأن معظم النّخب الجديدة كانت نخبا من أبناء المشيخات القبلية التقليدية.

ومع استحواذ هذه المجموعات على معظم مصادر القوة في الدولة الحديثة، كان للمجموعات الهامشية حظوظ ضئيلة في تغيير أوضاعها الطبقية. ولذلك فإن عمق العلاقات الطبقية الحديثة يجد مضمونه والتعبير عنه في بنية علاقات المجتمع التقليدي. فما يزال فقير الأمس وهامشي الأمس، هو فقير اليوم، وهامشي اليوم إلى حدٍّ بعيد.

وساهمت طبيعة النظام السياسي الموريتاني بشكليه "الدكتاتورية المدنية" و"الدكتاتورية العسكرية" في تكريس هذا الوضع. عبر الفساد السياسي، والاقتصادي، الذي ينخر كل مؤسسات الدولة، وتعتبر بيروقراطية الطبقة الوسطى عرّابه الأساسي.

7. الطبقة الوسطى الموريتانية وشكل الفاعلية والقابلية للفعل التاريخي: محك الديمقراطية مثالا

"كانت موجات الأمل في التغيير التي عمّت مختلف أنحاء المنطقة العربية في عام 2011، ناتجة عن صحوة الطبقة الوسطى التي أدركت أن المقايضات التي اعتاشت عليها لفترة طويلة لم تعد تفي بوعد توفير حياة أفضل. ولكن الانتفاضات الشعبية الواعدة سرعان ما تلتها الفوضى وخيبات الأمل وحتى تحركات لإعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه" (الإسكوا، 2014، 4).

ISNN : 1112-8518 EISSN : 6200-2600

يدور نقاش عريض بين الباحثين في الثورات العربية التي انطلقت شرارتها من تونس 2011 حول سؤال ما إذا كانت الثورات العربية ثورات طبقات وسطى؟ وما إذ اكانت الطبقة الوسطى العربية لعبت دورا في هذا الحدث التاريخي، على غرار مثيلاتها في ثورات العصر الحديث، (Beissinger, P, Putnam, H, 2017) لكننا نعتقد أن مسألة الثورات هي من التركيب والتعقيد بحيث يصعب ربطها بطبقة معيّنة، مهما كان حجمها وفاعليتها في المجتمع، ونحن نعلم أن الطبقة الوسطى العربية هي من التنوع وعدم التجانس والهشاشة التي يصعب معها أن تقود حدثا ثوريا جماهيريا كالذي شهدته تونس ومصر واليمن وليبيا وسوريا منذ 2011، لذلك أعتقد أن الحديث والتركيز ينبغي أن يتوجه إلى مسألة الطبقة الوسطى والديمقراطية، أي مدى إمكانية أن يقود الاستثمار في الطبقة الوسطى في ظل الانتقال الديمقراطي إلى تعزيز الديمقراطية الوليدة والمحافظة عليها؟ حيث تواجهنا الطبقات الوسطى في البلدان والمجتمعات الديمقراطية كصمّام أمان للأنظمة الديمقراطية.

في أدبيات العلوم السياسية ثمة مقولة سائدة، وهي مقولة "لا طبقة وسطى، لا ديمقراطية" (Oneil, P, 2004, 182) وهو ما يعني تلازم الديمقراطية مع نمط من التحديث الاقتصادي، القائم بالذات على هدف خلق وتنمية طبقة وسطى. يتطلب توسيعها، توسيع نطاق المؤسسات الحديثة من جهة، وترسيخ قيم المساواة واحترام المال العام من ناحية أخرى، حيث في الغالب يتزامن توسع الطبقة الوسطى مع توسع اقتصاد المؤسسات، ومع عدم مركزة الثروة في يد جهة واحدة، ومن هنا يعتبر وجود هذا المستوى من التحديث الاقتصادي ومن الطبقة الوسطى محفّزا لوجود الديمقراطية، بينما في الدول ذات القاعدة العريضة من الفقراء، غالبا ما تكون الثروات مركزة بيد مجموعة ضيقة، وتكون المساواة والمساءلة غائبتان، وبالتالي في الغالب فإن هذه المجتمعات أقل ميلا إلى الديمقراطية. فهنالك ارتباط إذن قوي بين مركّبِ الفقر وعدم المساواة والحكم غير الديمقراطي (Oneil, P,

ISNN : 1112-8518 EISSN : 6200-2600

(2004, 182 من جهة، ومركّب توزيع الثروة والمساواة والطبقة الوسطى والحكم الديمقراطي من جهة أخرى.

وفي الحالة الموريتانية – ونظرا لهشاشة الطّبقة الوسطى – لم تتمكّن البلاد حتى الآن من الوصول إلى تحقيق ديمقراطيةٍ مسنودةٍ من الطبقة الوسطى، بل ظلّت كل المسائل المتعلقة بالحكم وشكل الحكم يعود تحديدها بالأساس إلى مؤسسة الجيش، وهو ما يعني بالتالي، وحسب المنطلقات النظرية التي انطلقنا منها، أن مصالح هذه الطبقة هي مصالح غير مرتبطة بالديمقراطية، أو بالحالة السياسية الديمقراطية، بقدر ما هي مرتبطة بشكل آخر من الحكم، أوتوقراطي في الغالب، سواء كان مدنيا أم عسكريا، وهو ما يقودنا إلى القول بأن فاعلية الطبقة الوسطى في موريتانيا في المجال السياسي بشكل عام محدودة وهامشية، بل إنها لا تعدو أن تكون مجرد "تابع" وفي أحسن الأحوال فاعل سلبي مفعول به، أو قل فاعلًا متصالحًا مع الحالة السياسية، القائمة على نمط من الحكم الغير ديمقراطي، وهو ما يعني خللا في بنية تكوين هذه الطبقة الوسطى في موريتانيا. يعود جانب منه إلى حجمها غير الكبير نسبيًا، وتعدد الفئات المنتمية إليها، ويعود جانب آخر من ذلك إلى أن قاع هذه الطبقة هو قاع تتحكم فيه الولاءات الأولية، والانتماءات الأولية بشكل كبير، وهي ولاءات وانتماءات قائمة على رهانات أبعد ما تكون عن الفاعلية السياسية، التي تروم الديمقراطية.

كما أن عدم انخراط هذه الطبقة الوسطى في الهياكل المدنية للمجتمع المدني، أو عدم تكوينها لهيئات مدنية خاصة بها، من شأنها أن تحمي مصالحها، "نقابات" أو تعبر عن مطالبها وتصوغ رؤيتها، يمثل عاملا آخر من عوامل عدم فعالية هذه الطبقة، بل يجعل منها طبقة وسطى مشوهة إلى حد كبير في مضمونها، فهي طبقة من حيث الشكل قد تكون متصفة بمواصفات الطبقة الوسطى، لكنها من حيث البنية والمضمون والنشاط والفاعلية مغايرة لما هو معهود للطبقات الوسطى (Stephen J, B, 2003).

نقاش ختامي

ISNN : 1112-8518 EISSN : 6200-2600

إن ظاهرة الطبقة الوسطى في موريتانيا هي ظاهرة مركّبة من عدة تشويهات، فهي من ناحية استدماج لعناصر مختلفة من حيث الشكل الجديد، والمضمون والقاع القديم. فهي وإن تبدّت بثوب الطبقة الجديدة بمواصفات الدخل والتعليم وتعزيز الحظوظ الاقتصادية، إلا أنها في مكوّناتها، وما تلعبه من أدوار ظلت تعمل على إعادة إنتاج البناء الاجتماعي القديم بسماته التراتبية. ومن ناحية أخرى فإن الشكل الذي لبسته الفئات الاجتماعية، وهو شكل الطبقة الوسطى، لم يستوعبها بآليات هذه الطبقة كما عرفتها المجتمعات الأخرى، وإنما على العكس تماما استطاعت ثقافة تلك الفئات بترسبات ماضيها وذاكرتها الجمعية، أن تستوعب آليات الطبقة الوسطى، وتُسخّرها لمصالح اشتغال واستدامة البنيات التقليدية القديمة السابقة على مرحلة الدولة. وهذا إن عنى شيئا فإنما يعني أن السياق السياسي الموريتاني الذي أنتج هذه الظاهرة والنسخة المشوهة من الطبقة الوسطى، كان سياقا يعاني هو الآخر من استحضار واستصحاب بنية المجتمع القَبَلي إلى المجال السياسي، حيث قادت عملية المصالحة مع البنى القبَلية، ومراعاة تمثيلها في الدولة إلى تشوه الحياة السياسية الموريتانية وغلبة نمط اقتصادي ريعي حسب وزن القبيلة وتمثيليتها، على حساب الكفاءة والخبرة والمهارة، الشيء الذي أنتج تلك المظاهر المشوهة في المؤسسات والطبقات الاجتماعية.

لكن هل يعني ذلك أن ظاهرة الطبقة الوسطى "بمحدداتها الجوهرية" هي ظاهرة غير ممكنة في موريتانيا مع استمرار حضور البنيات الاجتماعية القديمة وفاعليتها؟ حتى الآن ذلك هو ما يبدو. خاصة وأن نمط الإنتاج القائم، هو نمط قائم على التصدير وليس التصنيع، والمأسسة ما زالت ضامرة في معظم المؤسسات كما أن النظام التعليمي الرسمي أصبح "مكبّ نفايات" بعد الانتشار الوبائي لظاهرة التعليم الخصوصي، وانخراط معظم أبناء الأسر الميسورة فيه. كما أن النظام السياسي ككل ما زال يشتغل على أساس محددات وقيم لا ترتبط بالدولة والمجتمع الحديث إلا من ناحية الشكل.

إن حالة التّشوّهات الطبقية أو السياسية في ظل الدولة الموريتانية، لا يمكن فصلها في نهاية المطاف عن عمليات السيرورة التاريخية وخاصة تلك المرتبطة منها

ISNN : 1112-8518 EISSN : 6200-2600

بعنف الامبريالية الرأسمالية الاستعمارية، حيث قامت هذه الامبريالية "بنسختها الفرنسية" في موريتانيا على استنزاف مكثف للثروات، مع تطبيع العلاقة مع النظام الاجتماعي التقليدي القبلي المشيخي، وفوق ذلك العمل على تمكينه من دولة الاستقلال الوليدة، على أساس الرضوخ المتبادل في عملية الاستغلال.

بحيث كان المسار الطبيعي لتطور نسق العلاقات في ظل الدولة الجديدة هو مسار استرجاعي لكل علاقات الرأسمالية التقليدية، لكن في قالب اجتماعي لمجتمع تقليدي ضمن دولة حديثة. الشيء الذي قاد إلى استنساخ التقاطبية الحادة التي تعكس صورة من يملكون كل شيء "وسائل الإنتاج" في مقابل من لا يملكون أي شيء "سوى بيع قوة العمل". وذلك في ظل حالة من الشلل الطبقي المزمن إن على مستوى الوعي الطبقي أو على مستوى فرص الحراك الطبقي. وبالتالي ظلت العلاقات الطبقية على ما كانت عليه تاريخيا، استمرارا لعلاقات الاستغلال. واستمرارا لعلاقات التبعية.

هكذا إذن تبدو الطبقة الوسطى الموريتانية شكلًا مشوّهًا من الطبقات الجديدة. بفعل تحكّم نمطِ علاقات المجتمع ما قبل الحديث فيها. ولذلك لم يكن من الوارد الحديث عن فاعلية تغييرية أو تنموية، يمكن أن تلعبها هذه الطبقة. وخاصة في جسر الفجوة السحيقة بين الفئات الاجتماعية الموجودة في أسفل وقاع التراتبية الاجتماعية وتلك الموجودة في أعلى الهرم الاجتماعي، من خلال بلورة وعي طبقي من شأنه أن ينشر ديمقراطية الأمل، ويُحرّر الممارسة الاجتماعية من قيود وتحديدات مجتمع ما قبل الدولة (Tim, B, Savage, M, 1996).

وما دامت الطبقة الوسطى لم تنجح في أن تكون ذلك الفاعل التاريخي القادر على تحقيق تلك النقلة، فأي فاعل يمكن أن ينهض بمثل ذلك الدور؟ هل يمثل الحراك الحقوقي والاحتجاجي حاليا في أوساط الفئات الهامشية والتابعة وبالأخص "الحراطين " الأرقاء السابقين و"لمعلمين" الحرفيين التقليديين" هل يمثل بوادر انبعاث ذلك الفاعل؟ هل يكون الاحتجاج الحقوقي هو شرارة ذلك الفعل ومصدر انبعاث ذلك الفاعل القادر على تفجير علاقات التبعية القديمة وتجاوزها؟

ISNN : 1112-8518 EISSN : 6200-2600

مراجع البحث:

أرنت، حنة. (2008)، في الثورة، ترجمة عطا عبد الوهاب، بيروت، لبنان: المنظمة العربية للترجمة.

بدوي، موسى أحمد. (2013)، تحولات الطبقة الوسطى في الوطن العربي، بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.

بولانتزاس، نيكولاس. (1989)، السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية، ترجمة عادل غنيم، القاهرة، مصر: دار الثقافة الجديدة.

الجيد، محمد سيد. (1998)، الطبقة الوسطى في المجتمع الموريتاني: بناؤها ودورها في التنمية، القاهرة، مصر: معهد البحوث والدراسات العربية,

غرامشي، أنطونيو. (2000)، كراسات السجن، ترجمة عادل غنيم، القاهرة، مصر: دار المستقبل العربي.

حسني، محمد يحيى. (2017)، مفهوم المجتمع المدني لدى أنطونيو غرامشي من خلال كراسات السجن، برلين، ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للبحوث السياسية والاقتصادية والاستراتيجية.

دي شاسيه، فرانسيس. (2013)، موريتانيا من 1900 إلى 1975، ترجمة محمد بوعليبه الغراب، نواكشوط، موريتانيا: دار جسور.

كرومبتون روزماري. (2016)، الطبقات والتراصف الطبقي، ترجمة محمود عثمان حداد وغسان رملاوي، بيروت، لبنان: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

كيفي، ريمون وفان كمبنهود، لوك. (1997). دليل الباحث في العلوم الاجتماعية، ترجمة يوسف الجباعي، بيروت، لبنان: المكتبة العصرية.

لحمر، مولدي (محرر). (2014). الثورة التونسية: القادح المحلي تحت مجهر العلوم الإنسانية، تونس، تونس: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

لوميل، يانيك. (2004). الطبقات الاجتماعية، ترجمة جورجيت الحداد، بيروت، لبنان: دار الكتاب الجديد.

ISNN : 1112-8518 EISSN : 6200-2600

مارشزان، فيليب. (2014)، القبائل الإثنيات والسلطة في موريتانيا، ترجمة محمد بوعليبه، نواكشوط، موريتانيا: دار جسور.

مقالات المجلات:

ناشف، إسماعيل. (2010). "صمت الظواهر: مقاربات في سؤال المنهج"، مجلة إضافات،(10).

مراجع أجنبية

Ball, S.(2003). Class strategies and the education market: The Middle classes and social advantage, London, Routledge falme.

Bauman, Z. (1982). Memories of class: The pre- History and after- life of class, London, Routledge.

Beck, U., Giddens, A(1994). Reflexive Modernization: Politics, tradition and Aesthetics in the modern social order, Cambridge.

Bell, D., Seymour, Lipset, M. (1967). Class, Status and power: social stratification in comparative perspective, London, Routledge; New York, Free press.

Bosc, S. (2008). Sociologie des classes moyennes, Paris, La Découverte.

Bourdieu, P. (1993). Sociology in Questions, London, Sage, 1993.

Bottero, W. (2005). Stratification: Social Division and Inequality, Routledge, Abingdon.

Butler, T., Miks S. (1996). Social Change and the Middle classes, London, UCL Press.

H. O'Neil, P. (2004). Essentials of comparative politics, New York – London, Norton, Fifth edition.